تاريخ الاستلام: 2019/12/19 تاريخ القبول: 2020/01/01

العلوم الاجتماعية وسوق العمل في ظل نظام "ل م د"

Social sciences and the labor market under the "LMD" system

د.براهيمي ام السعود

جامعة الجلفة

ملخص:

الهدف من هذه الورقة هو معرفة حظوظ خريجي التعليم العالي تخصص علوم اجتماعية في ظل نظام "ل م د"، في الحصول على منصب عمل خاصة بعد وعوده بمنح الطلبة تكوينا يجمع بين الخبرة والقدرة على التكيف مع تطور المهن استجابة لمتطلبات سوق العمل المتغيرة باستمرار. ولهذا الغرض تم الاعتماد على تقييم بعض الخبراء المحترفين والباحثين في قضايا التعليم العالي في ظل النظام الجديد مما أثبت اخفاق هذا النظام بالنسبة لطلبة العلوم الاجتماعية بصفة خاصة، في تتويج مسارهم الدراسي، بشهادة ذات طابع مهني وذلك لأسباب بيداغوجية ومادية وتنظيمية وبيئية حالت دون وصولهم الى عالم الشغل.

الكلمات المفتاحية: العلوم الاجتماعية، سوق العمل، نظام "ل م د"

Abstract:

The purpose of this article is to identify the chances of higher education graduates in the social sciences in the context of the "LMD" system, which promises to acquire skills to get a job. This after accumulating experience and adaptability to the development of professions to meet the demands of the ever-changing labor market. To this end, we relied on the evaluation of some professional experts and researchers on higher education issues in the new system. The latter confirmed the failure of this system, especially with regard to the social sciences, in its mission which was to provide students with a professionalizing diploma and this under the influence of pedagogical, material, organizational and environmental factors.

Key words: Social sciences, labor market, LMD system

المؤلف المرسل: د.براهيمي ام السعود،**الإيميل:** *messocio@gmail.com*

مقدمة

تبعا لتعهده بالتكفل بمتطلبات التنمية في ظل عولمة الاقتصاد، أدرج قطاع التعليم العالي اصلاحا جديدا من خلال نظام "ل م د "، دخل حيز التنفيذ بصفة تدريجية سنة 2003 يسند للجامعة مهمتين أساسيتين تتمثل الأولى في تكوين الشباب تكوينا نوعيا يسمح لهم بالاندماج مباشرة في سوق العمل والثانية في تلبية حاجة القطاع السوسيو اقتصادي لموار بشرية ذات ميزة تنافسية تستجيب لمتطلبات اقتصاد السوق. غير أن هذه الأهداف الطموحة لم تر النور بعد سنوات عديدة من تطبيق هذا النظام الجديد حيث أن الباطلة لا تزال متفشية بين حاملي شهادات التعليم العالي خاصة خريجي كليات العلوم الاجتماعية الذين تتقلص حظوظهم في الحصول على منصب عمل في تخصصهم، سنة بعد سنة، وهو الواقع الذي أثار الشكوك حول قدرة نظام "ل م د" على توفير التكوين المناسب لما يقتضيه سوق العمل.

فما هي مكانة العلوم الاجتماعية من سوق العمل في ظل نظام "ل م د"؟

1- مبررات البحث

1-1- أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في كونه يتطرق نظام "ل م د" الذي يشكل أحد القضايا الشائكة والتي لا زالت مطروحة على طاولة النقاش لدى أصحاب القرار. فهذا النظام الجديد الذي عول عليه التعليم العالي في الجزائر بعدما أعطى ثماره في الدول الأنجلو سكسونية، لم يشف شغف الشباب لتكوين يستجيب لتطلعاتهم الى ما وصل امثالهم اليه في الدول المتقدمة من كفاءات ومهارات وقدرة على خلق الثروة المستجدة. وعليه فان أهمية هذا البحث هي من أهمية مشكل النظام الجديد وما ترتب عنه من أسئلة نحاول الإجابة عنها.

1-2- أهداف البحث

أ- تحديد مكانة العلوم الاجتماعية في العالم وفي الجزائر،

ب- تسليط الضوء على واقع العلوم الاجتماعية في ظل نظام "ل م د " ،

ت- معرفة حظوظ خريجي العلوم الاجتماعية في سوق العمل ،

ث- رصد معيقات التكوين النوعي في العلوم الاجتماعية في الجزائر ،

1-3- إشكالية البحث

تم ادراج نظام "ل م د " بعدما قررت الحكومة الجزائرية تقليص سوق العمل في القطاع العمومي استجابة لسياسة إعادة الهيكلة التي اقترحها الصندوق الدولي في التسعينات من القرن المنصرم وذلك للخروج من الأزمة الاقتصادية الحادة التي وقعت فيها الجزائر آنذاك. وعليه فقد تم الانتقال من الاقتصاد الموجه الى الاقتصاد الحر الذي فتح المجال واسعا للقطاع الخاص الذي أصبح يشترط مؤهلات ومهارات مميزة مما دفع التعليم العالي الى تبني النظام الجديد الذي يعد الطلبة بشهادة ذات طابع مهني غير أنه في الواقع لا يتحصل الا على معارف نظرية لا تسمح له بالاندماج في عالم الشغل.

2- مفهوم العلوم الاجتماعية

يشير مصطلح العلوم الاجتماعية الى التخصصات الأكاديمية التي تهتم بالمجتمع وعلاقات الأفراد داخل المجتمع، سواء كانت اجتماعية أو ثقافية أو سياسية أو اقتصادية وتعتمد هذه العلوم على المناهج الكمية والكيفية في بحوثها وعلى عدد من التقنيات في جمع البيانات. وعادة ما يستعمل كمصطلح للإشارة الى علم الانسان وعلم الاقتصاد وعلم النفس وعلم الاجتماع والجغرافيا والتاريخ وكل ما يتعلق بالمعلومات حول الانسان، كما توصف كذلك بأنها تلك العلوم التي تضم كل المواد العلمية التي يكون موضوعها مرتبطا بنشاطات وسلوك الكائنات البشرية حيث أنها تهدف الى تحليل تظاهرات المجتمعات سواء كانت مادية أو رمزية أي أنها تدرس وتهتم بكل ما هو

خارج عن مواضيع العلوم الطبيعية وذلك أن الانسان له خصائص تتمثل في كونه يتمتع بالوعي والقدرة على تطوير تصورات مجردة يكون لها أثر على سلوكه (Loubet,2000 : 59) .[1]

وهناك من يقسمها الى العلوم الخاصة بدراسة تطور المجتمعات مثل علم الآثار والتاريخ والديموغرافيا وتلك التي تتعلق بالتفاعل الاجتماعي مثل الاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم اللغة وينبغي كذلك الإشارة الى العلوم الاجتماعية التطبيقية مثل الحقوق و البيداغوجيا و أخيرا العلوم الاجتماعية المنضوية تحت مجموعة الانسانيات مثل العلوم السياسية والفلسفة وعلم الرموز وعلوم الاتصال (Le Breton,2007 :470-490)[2]

2-1- المكانة الأكاديمية للعلوم الاجتماعية في العالم

بالرغم من عولمة نشر البحوث العلمية الا أن الدول الغربية لا زالت تحتل المراتب الأولى على مستوى قاعدة البيانات الخاصة بالعلوم الاجتماعية وذلك بفضل الدعم المادي والمعنوي الذي تقدمه الحكومات الغربية اعترافا بالدور الفعال الذي يضطلع به المختصون في العلوم الاجتماعية سواء داخل الإدارات العمومية أو داخل المؤسسات الخاصة قبل انجاز أي مشروع مهما كانت طبيعته اقتصادي، اجتماعي، ثقافي، عمراني، صحي...الخ فالخبر التي يتمتعون بها هؤلاء أصبحت مطلوبة من قبل أصحاب القرار السياسيين ووسائل الاعلام الذين يلجؤون اليهم باعتبارهم ذوي كفاءات تحليلية وتفسيرية للظواهر والاحداث الوطنية والدولية لتنوير الرأي العام.

لقد تم تأكيد هذه الفكرة من خلال التقرير الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالتنمية المستدامة والذي تضمن: "إن السياسات العامة للدول تحتاج الى دعم العلوم الاجتماعية وعلمائها وتعزيز سياسات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، تنمية تلبي حاجات الجيل الحاضر من دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة "(ONU,2012).[3]كما تضمن تصريح المديرة العامة لمنظمة اليونسكو بمنسبة مؤتمر العلوم الاجتماعية : "أن العلوم الاجتماعية تكتسي أهمية وحيوية لا ينبغي تجاهلها من أجل انتهاج سياسات أفضل وأن التحدي الذي يواجهنا كلنا يتمثل في فهم أنفسنا وفهم العالم الذي نعيش فيه بشكل أحسن مما يمكننا من التنبؤ بما قد يحصل في المستقبل بنسبة احتمال كبيرة، ولذا علينا أن نتعود على رسم السياسات العامة على ضوء النتائج الي توصلت اليها دراسات العلوم الاجتماعية والأخذ بعين الاعتبار التوصيات التي ترافقها حتى يتسنى لنا بناء المجتمعات الخضراء المستدامة التي يحتاج اليها جيل القرن المقبل (Unesco,2016).[4]

ان المكانة التي أصبحت العلوم الاجتماعية تشغلها داخل العالم المتطور تعود الى كونها تشكل خزانا من المعارف العلمية يتم وضعها في متناول البحث والدراسات حول القضايا المعاصرة الناتجة عن التحولات السريعة التي مست كل جوانب الحياة مثل التغير الاجتماعي، التغير المناخي، الاحتباس الحراري، العنف بشتى أشكاله، الإدمان على المخدرات الى غير ذلك من المواضيع الشائكة. يجري هذا في الدول التي تهتم بمجتمعاتها وبمشاكلها اليومية في حين أن أصحاب القرار في الوطن العربي الذي يعج بمثل هذه القضايا، لا يبالون بما تقترحه البحوث العلمية من حلول في هذا السياق وهذا ما يؤكده (أحمد خليل،2011) [5] عند قوله:" أن العلوم الاجتماعية غائبة ومغيبة داخل المجتمعات التي هي بالذات في حاجة اليها" بالإشارة الى الدول العربية وما تعانيه من أزمات اقتصادية واجتماعية وثقافية وثورات ليس لها مبرر الا بقاء هذه المجتمعات حبيسة الرمزية حيث لا وجود لها يذكر خارج الأيديولوجيا. فالفضاء العربي كما يضيف، هو في حاجة الى بحث علمي خال من الضغوطات والعراقيل التي تقف حاجزا أمام تطوره ذلك أنه لا مجال للتقدم بعيدا عن الروح النقدية والتعبير الحر.

2-2- العلوم الاجتماعية في الجامعة الجزائر

أ- الاختيار الاستراتيجي

ان السعي الى تنظيم التعليم العالي وجعله في مستوى تطلعات المجتمع مباشرة عقب الاستقلال، جعل الجامعة أمام مسؤولية تكوين أساتذة وباحثين ومحترفين في العلوم الاجتماعية وقد كان لهذا الاختيار الاستراتيجي بعدين: الأول مرتبط بالتوجهات السياسية

والاقتصادية والاجتماعية آنذاك والثاني مرتبط بضرورة رصد وفهم وتفسير العوامل الأكثر تأثيرا على واقع المجتمع الجزائري غداة الاستقلال (Benguerna, 2014 :59) .[6] لقد كان من الضروري في البداية، الاخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة التي تم في خضمها تنظيم التعليم العالي وكذلك الأيديولوجيات السائدة والاعتبارات الثقافية والسياسية وفرص العمل بالنسبة للطلبة المتخرجين. كما أن ادماج العلوم الاجتماعية داخل مؤسسات المجتمع باختلاف أنشطتها، بات ضروريا ذلك انها أصبحت في حاجة ليس فقط الى التقنيين والمهنيين بل الى دراسات علمية بعيدة عن التفسير التقريبي والعام، لا يضمنها الا التحكم في أدوات التحليل والتأويل التي يتمتع بها وبكل امتياز، الباحث في العلوم الاجتماعية. غير أن هذه التوجهات الطموحة ما لبثت حتى تأثرت بقضية العلاقة بين التكوين في العلوم الاجتماعية وتنمية المحيط الاقتصادي خاصة بعدما أصبح المجتمع في مواجهة العديد من المشاكل المرتبطة بصعوبة التكيف مع المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة التي فرضتها العولمة. فنتيجة لهذا الوضع الجديد، ظهر شرخ بين برامج التكوين في العلوم الاجتماعية ومستوى الطلبة من جهة ومتطلبات المجتمع الحقيقية من جهة أخرى مما أدى بالأخصائيين الى الدخول في نقاش موجه نحو ضرورة مراجعة سياسة التكوين في هذه الشعب لتجاوز الأشكال التقليدية المعتادة للوصول الى رسم الملامح العصرية للمحترفين في هذا المجال (Benguerna, 2014 :62).[7]

ب- تأثير العامل الديمغرافي

ان عرض التكوين في العلوم الاجتماعية لا يزال موجودا اليوم وبقوة في كل مؤسسات التعليم العالي حيث انه من بعد أكثر من أربعين سنة من التطور، وصل الى حد الهيمنة الكمية وذلك ما يمكن ملاحظته بالنظر الى عدد الطلبة المتزايد المسجلين على مستوى الجامعات منذ الإصلاحات الأولى بصفة منتظمة ومتصاعدة مع ارتفاع عدد الوافدين الى التعليم العالي. لقد سجل الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2016، ارتفاعا في نسبة المسجلين في العلوم الاجتماعية والإنسانية فاق كل التوقعات منذ ادراج النظام الجديد "ل م د" حيث تجاوزت نسبة النمو السنوي المتوسط 20 % تمثل داخلها العلوم الاجتماعية وحدها نسبة 19% . هذا الوضع الذي وصلت اليه الجامعة الجزائرية لا يعبر عن الأهداف التي سطرتها إصلاحات 1971 التي كانت تسعى الى بناء نظام جامعي موجه نحو التكوين التقني والتكنولوجي للاستجابة لحاجات المخطط الصناعي بين 1970-1980 (Mers,2016).[8]

لا شك أن الارتفاع المتزايد لعدد طلبة العلوم الاجتماعية والإنسانية له أسباب موضوعية وعليه يمكن الإشارة الى نسبة النجاح الاجمالية في امتحان الباكالوريا لكن كذلك الى طريقة التوجيه انطلاقا من سنة 1990 بواسطة المعالجة المعلوماتية التي كان من المفروض أن تأخذ بعين الاعتبار رغبات المترشحين بدلا من مراعاة العلامة التي تحصلوا عليها في المواد الأساسية في التخصص. وفي هذه الظروف أغلقت أبواب التكوين العلمي التقني أمام كل من لا يتحصل عن العلامة المطلوبة، هذه الأخيرة التي أصبحت في ارتفاع متزايد كل سنة ليتم تكريس انتقاء حقيقي أمام الجامعة غير أن هذه الإجراءات لم تمنع بروز استراتيجيات تم تطويرها من قبل الطلبة من خلال محاولتهم اختيار تكوين في العلوم الاجتماعية والإنسانية من شأنه ضمان منصب عمل (Madoui,2007 :149-160).[9]

2-3- العلوم الاجتماعية وسوق العمل

من الشروط الأساسية التي أصبح سوق العمل يركز عليها، يمكن الإشارة الى الميزة التنافسية وجودة المنتوج والابتكار وهي الخصائص التي تميز ما يسمى بالمورد البشري الذي لا يكتفي بالمعرفة (le savoir) بل بالمعرفة الإجرائية (le savoir-faire) أي كيفية تطبيق هذه المعرفة واستغلالها من خلال ابتكار مشاريع استثمارية من اجل خلق الثروة والمساهمة في رفاهية المجتمع. إن الفكرة القائلة ان العلوم الطبيعية هي سبيل المجتمعات نحو التقدم والتكنولوجيا وأن العلوم الاجتماعية هي مجرد علوم نظرية بحتة لا تستطيع أن تقدم حلولا فعلية وواقعية، أدت الى تراجع مكانتها في سوق العمل الذي قلما يعرض مناصب لتوظيف حاملي شهادات هذا التخصص ما عدى قطاع التربية والتعليم الذي يخضع المترشح صاحب الحظ بعد نجاحه في المسابقة، الى تكوين قد يكون بدون علاقة مع مؤهلاته الاكاديمية.

ان العلوم الاجتماعية في محاولتها المستمرة في البحث على التكيف مع متطلبات سوق العمل قد تفقد شخصيتها العلمية المميزة ودورها الريادي الذي تضطلع به في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. فالتعليم العالي في الجزائر أدرك مبكرا دور هذه العلوم في دفع عجلة التنمية مما أدى بالجامعة الى تأسيس مراكز البحوث والدراسات العلمية من أجل دراسة قضايا الحاضر واستشراف المستقبل، الا أن ضعف الدعم المادي والتقليل من شأن الدراسات الاكاديمية بل اللامبالاة بها من قبل أصحاب القرار السياسي، أضعفت عزيمة الفاعلين في الميدان. ينبغي كذلك الإشارة الى أنه قلما توجد في الجزائر مؤسسات إدارية، تستدعي خبراء لدراسة خصائص موظفيها أو مؤسسات اقتصادية تولي اهتماما بالتقصي حول طبيعة المستهلك المحتمل لمنتوجاتها على غرار ما يجري في الدول الصناعية المتقدمة مما يفتح المجال واسعا لفرص العمل أمام خريجي العلوم الاجتماعية. فغياب مثل هذه الممارسات في الجزائر، أدى الى سد أبواب سوق العمل أمام خريجي هذه الشعبة وأنهك جهودهم في البحث بدون جدوى عن الشغل في وطنهم.

3- نظام "ل م د" وظروف ادراجه في التعليم العالي في الجزائر

لقد مر نظام التعليم العالي في الجزائر بعدة مراحل تميزت بمجموعة من الإصلاحات تهدف في كل مرة الى الاستجابة لمتطلبات المحيط السوسيو اقتصادي الوطني إضافة الى مواكبة العلوم والتكنولوجيا المستمر. وبالرغم من الجهود المبذولة في هذا الاتجاه، الا أن بعض الاختلالات الوظيفية، خاصة أمام الطلب المتزايد على التعليم العالي، أخذت بالتراكم على مر السنين مما أدى بالجامعة الى التخلف نسبة الى ما يجري حولها في المحيط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي. ولذا فإن اللجنة الوطنية لإصلاح النظام التربوي (CNRSE) في تقريرها النهائي أشارت الى القيود والتصحيحات التي ينبغي ادراجها داخل نظام التكوين الجامعي حتى يمكنه التكيف والتماشي مع مختلف المستجدات داخل الوطن وخارجه(Gouati, 2009, 61-77).[10]وعليه فان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي باشرت في تحديد استراتيجية عقدية لتنمية القطاع والنهوض به خلال مرحلة 2004-2013 وذلك على ضوء وتعليمات وتوجيهات مخطط تنفيذ اصلاح النظام التربوي الذي صادق عليه مجلس الوزراء في 2002/04/30 حيث تمثل المحور الرئيسي في انجاز وتنفيذ اصلاحا شاملا وعميقا، يبدأ بتنصيب هندسة جديدة للدروس مع تحيين وترقية مختلف البرامج البيداغوجية الى المستوى المطلوب وإعادة تنظيم التسيير البيداغوجي(Décret executif,2004). [11]

3-1- الأهداف البيداغوجية في ظل "ل م د"

انطلاقا من المبادئ السالفة الذكر، أصبح من الضروري والمستعجل أن تمنح الجامعة الجزائرية كل الوسائل البيداغوجية والعلمية والبشرية والمادية التي تمكنها من الاستجابة لتوقعات المجتمع و كذلك الانسجام مع توجهات التعليم العالي الجديدة في ظل العولمة وفق ما تم التعبير عنه في "بولونيا" سعيا لأهداف معلنة تتمثل في خلق سوق مشتركة فيما يتعلق بالشهادات لتسهيل حركية الطالب الجامعي وفي ذات الوقت خلق سوق مشتركة للعمل لتسهيل حركية الشهادات مع تطوير مفهوم القابلية للتوظيف-189: Benghebrit (N) et al,2009) (207. [12] وقد تم ادراج النظام الجديد في هذا السياق، كإصلاح مستحدث دخل حيز التنفيذ سنة 2004/2003 يهدف الى تحقيق تناغم بين نظام التكوين العالي والساحة الاقتصادية داخل وخارج البلاد، مما يجعله رافعة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على أساس البحث العلمي وبراءات الاختراع والابتكار وبالتالي تطوير قدرة خريجي الجامعة على مواجهة تحديات مجتمع المعرفة (Dourari,2012).[13]

ولهذا الغرض تم تسطير العديد من الأهداف تعهدت الجامعة الجزائرية بتحقيقها سواء على الصعيد الاجتماعي أو الشخصي (Mers,2004).[14]

3-1-1- الأهداف الاجتماعية

*ضمان تكوين يجمع بين النوعية والقدرة التنافسية مع التكفل والعمل على تلبية الطلب الاجتماعي الشرعي المتمثل في الوصول الى مستوى التعليم العالي،

*توجيه تطوير البحث العلمي والتكنولوجي الى المزيد من الابتكار والابداع وإنتاج المعرفة وتنمية القدرة على خلق منتجات جديدة ذات قيمة مضافة وربط العلاقة بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية بصفة خاصة.

*تحقيق تناغم مع المحيط السوسيو اقتصادي وذلك بتطوير كل التفاعلات الممكنة بين الجامعة والمحيط المحلي، الوطني والعالمي،

*تطوير آليات تضمن التكيف المستمر مع تطور المهن،

*تعزيز مهمة التعليم العالي، الثقافية من خلال ترقية القيم العالمية التي تعبر عنها الروح الجماعية خاصة التسامح وقبول واحترام الآخر المختلف،

*الانفتاح على تطورات العلوم و التكنولوجيا،

*تشجيع وتوزيع التعاون الدولي وفق الأشكال الأكثر تلاؤما،

*إرساء أسس الحكم الراشد القائمة على المشاركة والتشاور المتبادل،

*إعطاء مفاهيم التنافس (la compétition)و الأداء (la performance) معانيها لواسعة،

*المساهمة في التنمية المستدامة من خلال تشجيع المبادرات الفردية وابتكار المشاريع الاستثمارية نظرا للمهمة الموكلة للتعليم العالي من قبل الإصلاح الجديد الذي يرمي بالأساس، الى الاستجابة لتحديات العولمة الكبرى.

3-1-2- الأهداف الشخصية

ان الكلمات السيدة في النظام الجديد الذي وعد الطالب بآفاق جديدة ونظرة متفائلة لمستقبله المهني تتمثل في:

*الحركية الداخلية والخارجية (la mobilité)،

*استقلالية الطالب في اختيار مساره التكويني (l'autonomie)، الابتكار البيداغوجي وإمكانية تلقي الدروس بالحضور أو عن بعد (présentiel ou distantiel)،

*تناغم التكوين ومرونته (Harmonisation et flexibilité) ،

*وضوح المسارات التكوينية (la lisibilité) ،

*تحسين قابلية التوظيف (l'employabilité).

4- معيقات التكوين النوعي في العلوم الاجتماعية في ظل نظام 'ل م د"

4-1-العوامل البيداغوجية

أن المتمعن في أهداف نظام "ل م د " يمكنه ملاحظة أنها لا تحمل في طياتها أي إشارة تذكر في اتجاه العلوم الاجتماعية بل أكدت على المبدأ الرابع الذي يحكم سياسة التعليم العالي في الجزائر وفق الإصلاحات الأولى وهو التوجه العلمي والتقني بعد مبادئ الديمقراطية، الجزأرة والتعريب (تركي،1990: 158)[15]وعلى العموم يمكن الإشارة الى بعض العوامل التي تؤثر سلبا على التكوين في العلوم الاجتماعية أبرزها:

*أغلب مسارات التكوين احتفظت بنمطها الأكاديمي المعتاد نتيجة صعوبة انتقال الأساتذة من المسؤولية في اطار تعليم تقليدي يتميز بالمحاضرة الى مسؤولية التكوين في اطار فرق التكوين البيداغوجي النوعي،

*انعدام العلاقة بين الجامعة والمؤسسات (université-entreprise) الذي هو مبدأ التكوين بالتناوب الموص به في اطار "ل م د" والذي تعمل به الدول الغربية، مما يحول دون اقتراح تكوين بطابع مهني معين (Dahmane,2016).[16]

*الدفعات الهائلة للطلبة الوافدين على الجامعة ومنطق التسيير الكمي مما يبقيها متمسكة بالممارسات البيداغوجية التقليدية لا سيما في شعبة العلوم الاجتماعية التي يوجد بها صعوبة في تنظيم المتابعة الشخصية للطالب ومرافقته البيداغوجية وفي تحقيق الأنشطة التدريبية

والخرجات الميدانية. وعليه فان العلوم الاجتماعية لا تزال منفصلة عن المجتمع وانشغالاته ومؤسساته، الذي هو موضوعها الأساسي (Azouzi,2014).[17]

4-2- العوامل التنظيمية

ان مميزات النظام الجديد ذات الديناميكية العولمية والشمولية والعالمية التي أغرت أصحاب القرار، تم تفجيرها بفعل تطبيقه في الجزائر فوزارة التعليم العالي لا زالت تفرض توجيه المسجلين الجدد وعليه لم يعد لحركية الطالب معنى في هذه الظروف اضافة الى أن منطق تسيير دفعات الطلبة الوافدين والسلطة الإدارية، أمور لا زالت مهيمنة، دافعة للوراء نوعية التكوين والبحث العلمي والطابع المهني لشهادات نظام "ل م د" الامر الذي يعيق استقلالية حقل المعرفة العلمية ويقلل في ذات الوقت من قدرة الطالب على المبادرات الفردية والابتكار (Mameri,2011).[18]

كما أن النظام القائم جزئيا على عمل الطالب الشخصي وليس الحضوري يقتضي التوفير الواسع لوسائل الاعلام بصفتها أدوات يستحيل النشاط البيداغوجي بهذا النوع، بدونها في حين انها شبه غائبة داخل مؤسساتنا. فهذه الوسائل البيداغوجية ان توفرت في بعض التخصصات، لم يتم تشغيلها على النحو المطلوب حيث ان ادماج التكنولوجيات الحديثة في الوسط الجامعي يقسم الأساتذة الى تيارين متباينين:

الأول سوسيو بنائي تتراوح نسبته بين 9% و20%، ينظر الى هذه الوسائل بصفتها ضرورة ملحة، تهيئ لتغيير الممارسات البيداغوجية والثاني نيو سلوكي وبراغماتي، تتراوح نسبته بين 80% و 90%، ينظر اليها باعتبارها وسائل بسيطة تتلاءم مع التعليم التقليدي حيث أن الأستاذ في أغلب الأحيان يقوم بإدماج الكتابة الالكترونية في محاضراته بدون تغيير استراتيجية المداخلة التربوية وقل ما يتم الأخذ بعين الاعتبار بعد التعلم في العلاقة البيداغوجية وعليه فإن اللجوء الى المعلوماتية وبرامجها إن توفرت وسائلها فإنه لا يتم إعادة النظر لا في استراتيجية التعليم ولا في العلاقة بالمعرفة ولا حتى في بنائها (Tefiani,2006 :99).[19]

خاتمة

لقد تم الوصول من خلال هذه الورقة الى أن العلوم الاجتماعية لم تحصل بعد في الجزائر على المكانة التي تحتلها في الدول الغربية هذه التي أصبحت تستند في حل مشاكلها الاجتماعية الى دراسات علمية ينجزها الباحثون في هذا المجال كما أن المؤسسات بكل أنواعها: الإدارية والاقتصادية والثقافية والعمرانية تعتمد على هؤلاء الاخصائيين قبل أي مشروع من أجل معرفة مدى تكافئه مع الجمهور المقصود. ولأهمية هذه العلوم في الحياة الاجتماعية يتم التركيز على تكوين الطلبة تكوينا يرفع من قدرتهم على استعمال أدوات البحث العلمي وتقنياته للوصول الى مستوى ممتاز من التحيل والتأويل. فهذه الميزة لا يمكن اكتسابها الا من خلال الممارسة الفعلية عن طريق النزول الى الميدان تحت اشراف أساتذة محترفين ذوي خبرة وتلك هي الأساليب البيداغوجية التي يقوم على أساسها نظام "ل م د" المستورد من الدول الأنجلو سكسونية التي تبنه بنجاح كبير.

إنه من الخطأ الحديث عن إخفاق هذا النظام الجديد في الجزائر في الظروف التي تم تطبيقه ضمنها والتي تنعدم فيها وسائل نجاحه ذلك أن المشكل ليس في النظام بحد ذاته وإنما في غياب الممارسة البيداغوجية المناسبة والدعم المادي والتنظيمي.

فبالرغم من إدراجه بصفة رسمية، الا أن أغلبية الأساتذة في كلية العلوم بصفة خاصة، لا زالت تعمل وفق النموذج التقليدي على أساس تلقين المعارف بواسطة المحاضرات وفي الوقت الذي يتم فيه التأكيد على مفهوم "التعلم" يتمسك الأساتذة بمفهوم "التعليم" عن طريق المناهج الموروثة عن النظام الكلاسيكي التي لا تمنح أي مكانة لمفاهيم الكفاءة والأداء الجيد عند تصميم المقاييس .

قائمة المراجع

-1 أحمد خليل(خ)(2011) ، مكانة العلوم الاجتماعية في العالم العربي، جريدة الوطن العربي ، بيروت.
-2تركي(ر)(1990) ، أصول التربية والتعليم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

Ouvrages
3- Loubet (J.L)(2000), Initiation aux méthodes des sciences sociales, Ed L'Harmattan, Paris-Montréal.
Articles
4- Azouzi (S), Le LMD un nid de problèmes, El Watan le3/12/2014.
5- Benguerna(M), Présentation in les sciences sociales en Algérie. Genèse et pratiques, CREAD, 2011.
6- Benghebrit(N) et al,(2009), Le système LMD en Algerie : De l'illusion de la nécessité au choix de l'opportunité, CDRSA.
7- Dahmane (L), Le LMD est d'abord une problématique pédagogique, Liberté, le 12/7/2016.
8- Dourari (A)(2012), Hétéronomie du champ du savoir et effondrement du système éducatif en Algerie, Maghreb Emergeant, 12/9/2012.
9- Gouati(A),(2009) , Reforme LMD au Maghreb, JHEA/RESA, Vol.7, pp 61-77.
10-Le Breton(D)(2007), Avoir une question à tout : Les sciences sociales, Revue du Mauss, n° 30.
11-Madoui (M)(2007), Les sciences Sociales en Algerie, Revue sociologique et pratiques.
12- Mameri (N), Un rapport met à l'index l'application du système LMD, El Watan le 28/06/2011.
13- Tefiani (M), Les pratiques des Tice dans l'enseignement supérieur, CREAD, n° 77, 2006, p 99.
Rapports et notes du Mers
14- Décret exécutif n°04-371 du 21 nov. 2004 portant création diplôme de Licence nouveau régime.
15- Note d'orientation du Mers portant, Mise en œuvre de la réforme des enseignements, Janvier,2004.
16- Rapport de la conférence sur le développement durable, ONU le 12 avril 2012
17- Rapport mondial sur les sciences sociales, UNESCO, 2016.
18- Statistiques, sources MERS, 2016.